

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363

ISSN : 1112-9751

الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق

Political Stability: a Study on Indicators and Factors Achieving

Souheila Hadi سهيلة هادي

جامعة محمد خيضر – بسكرة University Mohamed Khider– Biskra

hadisouheila@gmail.com

تاريخ القبول : 2018-09-03

تاريخ الاستلام : 2018-06-21

الملخص:

تبحث الدراسة في مؤشرات قياس وعوامل تحقيق الاستقرار السياسي، على اعتبار أن هذا الأخير ضرورة حتمية لتقدم المجتمعات والدول، وكذلك مؤشر على فعالية أداء النخبة السياسية التزاماتها تجاه المواطنين، ما ينعكس على غياب الثورة وأعمال العنف السياسي، وكذا التداول السلمي على السلطة في إطار المشاركة السياسية الفعالة لدعم شرعية النظام السياسي وتفعيل عملية التنمية. فتتعرّز بذلك الوحدة الوطنية نتيجة مأسسة العملية السياسية. هذه الأخيرة التي ستعمل بدورها على بناء الثقة السياسية بين النخبة السياسية والجماهير.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، العنف السياسي، المشاركة السياسية، الشرعية، المأسسة السياسية.

Abstract:

This paper attempts to examine measurement indicators and factors of political stability, because it is an absolute necessity for the progress of states and societies, and also an indicator of the effectiveness of the political elite, which is reflected on the absence of revolution and political violence, and too the peaceful transfer of power within the framework of effective political participation to support the legality of the political system and activate the development process, thereby it is strengthening national unity as a result of institutionalizing the political process which it will build political trust between the political elite and the masses.

Keywords: Political stability, political violence, political participation, legality, political institutionalization.

1. مقدمة:

فالاستقرار السياسي كان ويبقى دوماً مطلباً جماعياً ملجأً، لأنه من الظواهر التي تتقاطع انعكاساتها على الأنواع الأخرى للاستقرار كالاستقرار الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، لذا يستقطب اهتمام النخب السياسية، الرأي العام والخبراء، لما له من تأثير على واقعهم ومستقبلهم.

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في أن الاستقرار السياسي يعمل على توفير المناخ المساعد للتنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي، لكونه سيفتح المجال

يعد الاستقرار بصفة عامة والاستقرار السياسي بصفة خاصة الحالة التي يسعى إلى بلوغها أي مجتمع أو نظام سياسي سواء كان متقدماً أو نامياً، ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، ونظراً لأهمية متغير الاستقرار السياسي وتأثيره على العديد من المجالات داخل الدولة ينبغي الدراسة المتعمقة لهذا المفهوم لإدراك ماهيته، وهو الهدف الذي يصبو إليه البحث.

يمكن مبدئياً صياغة مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- تبني الديمقراطية شكلاً ومحتوى يؤدي إلى تقليل أعمال العنف السياسي.
- يساهم الحياد السياسي للجيش في تعزيز شرعية النظام السياسي.
- إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية يدعم الوحدة الوطنية.
- وجود ثقافة سياسية مشاركة لدى جميع أطراف العملية السياسية يُساهم في مأسسة العملية السياسية.

2. مفهوم الاستقرار السياسي (Political Stability):

على اعتبار أن الاستقرار السياسي ضرورة ملحة لتطور الأفراد، المجتمعات والدولة في حد ذاتها، ينبغي عرض مفهومه عبر عدة زوايا تعريفية لإدراك المفهوم العميق للاستقرار السياسي.

يشير مفهوم الاستقرار من الناحية اللغوية إلى الثبات الرسوخ والتوازن⁽ⁱ⁾، وقد ذهب ابن منظور في معجمه لسان العرب إلى القول أن الاستقرار من الفعل اسْتَقَرَّ وهو من الْقَرَأَى: الْقَرَأُ فِي الْمَكَانِ، نَقُولُ قَرَرْتُ، أَقَرَّ قَرَارًا وَ قَرَرْتُ قُرُورًا⁽ⁱⁱ⁾، ويقول عز وجل في سورة إبراهيم من الآية 26: "وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ"⁽ⁱⁱⁱ⁾ أي: ما لها من ثبات، يتجلى من التعريف اللغوي للاستقرار أنه يشير إلى الثبات، والبقاء في أوضاع الأشياء.

أما اصطلاحاً فيُقصد عموماً في العلوم الاجتماعية بالاستقرار هو ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري من داخل أو خارج المجتمع يفقده حالة الاستقرار التي كان عليها، أما الاستقرار السياسي فهو يشير إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات وعدم تغيير^(iv).

أمام الدولة لتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية كالزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة، والرعاية الصحية، حيث ستستوعب من خلاله دائرة الاستثمار لتشمل كل القطاعات الحيوية في البلاد، وتنقذ المشاريع الضخمة التي تمد اقتصاد البلد بأرباح هائلة، تجني الدولة والمواطنون منها فوائد عديدة، وبانعدام الأمن وكثرة التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية والخارجية تفقد الدولة الاستقرار، وتتعرض المشاريع الاقتصادية لخوف أصحابها على أرواحهم وممتلكاتهم فينخفض المستوى المعيشي ويتعطل قيام الممارسة الديمقراطية وتجسيد الحكم الراشد - من أجل فعالية تسيير الشؤون العامة- وعليه يتنامى الإحباط الاجتماعي الذي يساهم في تأجيج أهم مؤشر لعدم الاستقرار السياسي المتمثل في العنف السياسي، على هذا الأساس لم يقتصر اهتمام النخب السياسية على الاستقرار السياسي فحسب، بل أسأل حبر العديد من الباحثين منهم (صامويل هانتينغتون) (Samuel Huntington) الذي ركز على الوظائف الواجب تحقيقها دعماً للاستقرار السياسي.

هذا وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن الغموض الذي يكتنف الاستقرار السياسي من خلال الإحاطة بأغلب مؤشرات من جهة، وإبراز العوامل القانونية، السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المعززة للاستقرار السياسي من جهة أخرى.

بناءً على ما تقدم ستطرح الإشكالية التالية: كيف يتم تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة ؟

يندرج تحت الإشكالية سאלفة الذكر مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالاستقرار السياسي؟
- فيما تتمثل أهم مؤشرات الاستقرار السياسي ؟
- ما هي العوامل الداخلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الدولة ؟

يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين^(viii).

يتضح من هذا التعريف أن الاستقرار السياسي يتحقق عندما يستطيع النظام السياسي مواجهة الأزمات بأكثر فعالية وعند سعيه لإشباع حاجيات الجماهير.

وترى (نيفين مسعد) أن الاستقرار السياسي: "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسيبة وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته"^(ix).

فتحقيق الاستقرار السياسي يتطلب وجود نظام سياسي قادر على تحقيق متطلبات الجماهير دون عنف سياسي، وهذا لدعم شرعية النظام السياسي وفعاليته.

بناء على التعاريف المقدمة، إن الاستقرار السياسي هو الحالة التي يسود فيها:

- غياب أعمال العنف السياسي.
- شرعية السلطة الحاكمة والخضوع طوعية للقواعد القانونية.
- قدرة النظام السياسي على أداء التزاماته تجاه المواطنين بشكل فعال.

3. مؤشرات الاستقرار السياسي:

تتعدد مؤشرات الاستقرار السياسي^(*)، منها ما يرتبط بالمؤسسات السياسية الرسمية ومنها ما يتعلق بالمؤسسات السياسية غير الرسمية بما تحويه هذه المؤسسات من نخب سياسية حاكمة وغير حاكمة، ومنها ما يرتبط بالمجتمع، يتمثل أهمها في المؤشرات التالية:

وقبل عرض بعض التعريفات للاستقرار السياسي لابد من الإشارة إلى إشكال أساسي يواجه مفهوم الاستقرار السياسي، فهناك من الباحثين من يتعرض للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، بدراسة مفهوم عدم الاستقرار السياسي، ما يجعل الاهتمام يدور حول تحليل محتوى عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي واقتصادي وتراجع الأداء المؤسسي أكثر من وصف ظاهرة الاستقرار السياسي^(v)، إلا أن هذا لا يمنع من فهم مدلول الاستقرار السياسي من خلال فهم الاستقرار عبر معرفة معكوسة، أي: دراسة عدم الاستقرار ما دامت مؤشرات الاستقرار السياسي لا تثير ذلك الخلاف أو الغموض الذي يحول وفهم الاستقرار السياسي.

يُعرّف الاستقرار السياسي باعتباره: "امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفاً والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية قد تحدث، ومعالجتها في سياق هذه القواعد شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة"^(vi).

فكفاءة النظام السياسي مرهونة بمدى قدرته على التنبؤ لاتخاذ إجراءات استباقية تفادياً لأي نزاع يؤثر على استقرار الدولة في ظل الاعتراف بالآخر المختلف.

أما (هيرويتز ليون) (Hurwitz Leon) فقد حدد "الاستقرار باعتباره غياب العنف، الاستقرار باعتباره بقاء الحكومة لفترة أطول مع ثباتها، الاستقرار باعتباره وجود الشرعية الدستورية للنظام، الاستقرار باعتباره غياب التغيير الهيكلي، الاستقرار باعتباره سمة متعددة الأوجه"^(vii)، وهي عبارة عن مؤشرات لقياس الاستقرار السياسي في أي دولة.

في حين يوجد تعريف آخر ينظر للاستقرار السياسي من منطلق: "قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدراته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن

1.3 غياب الثورة (Revolution) و غياب العنف السياسي (Political violence) :

تشير موسوعة علم الاجتماع، إلى أن الثورة تعني: " التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجيات وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون الثورة فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"^(x). بمعنى أنها مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات عميقة في الواقع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي لمجموعة بشرية ما في نطاق جغرافي محدد .

إن الثورة تهدف إلى إزالة النظام برمته، فعلى سبيل المثال الاحتجاجات المطالبة بمغادرة رئيس الجمهورية من منصبه ليست فعلاً ثورياً، فالثورة تشمل إعادة بناء المؤسسات بما فيها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل بعض الباحثين يطلقون عليها ثورات اجتماعية لأنها تعيد تشكيل المجتمع بأكمله^(xi)، فال تغيير الجزئي على مستوى هرم السلطة، لا يعني ذلك أنه فعل ثوري لأنه لم يرافقه تغيير جذري على مستوى النظام السياسي بهدف الانتقال بالوضع الراهن نحو الأفضل.

فالثورة ظاهرة يعبر بها الأفراد في المجتمع عن سخطهم وعدم رضاهم عن أوضاع اجتماعية، سياسية، واقتصادية متدنية، وبذلك يصبح من حقهم الدعوة للتغيير من أجل بناء مجتمع سليم تتجسد فيه الحرية، العدالة والمساواة، لذلك فإن الثورة عملية تغيير جذري تهدف إلى إعادة التكامل والتوازن الاجتماعي، والنظم الاجتماعية السليمة، وإذا لم تحقق أهدافها فإنها تتحول إلى عنف سياسي، حيث يذهب المختصون إلى أن العنف السياسي هو منهج نزاع يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه إلى تغليب رأيه أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل الحفاظ على وضع معين أو تغييره^(xii)، ويختلفان في درجة التأثير إلا أن كلاهما

سيترتب عنه حدوث خسائر مادية (تدمير للبنى التحتية) أو البشرية (قتل جرحى) أو كلاهما معاً، وزيادة عدد المعتقلين في السجون، وتحركهما نفس الدافعية المتمثلة في عدم الرضا عن الأوضاع القائمة.

لقد قدمت الكثير من التعاريف للعنف السياسي، فدراسته مسألة متعددة الأنماط والاتجاهات فالبعض يركز على وسائل العنف والبعض على فاعليته والبعض الآخر يركز على أنواعه، إلا أنها تكاد تتفق كلها على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية أو اجتماعية ذات بعد سياسي، لذا أبسط تعريف له هو: استعمال العنف لغايات سياسية.

يُعرفه (حسنين توفيق إبراهيم) على أنه: " السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات، وأن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامهما لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية، تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم"^(xiii).

وعليه لا يقتصر على استخدام القوة بل يقع حتى عند التلويح بها، فقد يكون فردياً أو تقوم به جماعة من الأفراد علنياً أو سرياً، بطريقة منظمة أو غير منظمة، وعن أسبابه فهي متعددة، إلا أنه غالباً ما يحدث لاحتكاك وسائل القوة.

قد يقع العنف السياسي من طرف أفراد المجتمع، كما قد تلجأ إليه الدولة لسبب أو لآخر الهدف منه ضمان استمرار النظام والحفاظ على النظام العام، فأعمال العنف السياسي لا يمكن فصلها عن السلطة، على هذا الأساس ينقسم العنف السياسي من حيث المصدر الذي ينبثق منه إلى:

إن أشكال العنف السياسي هي عديدة، إلا أن النتائج تصب في بوتقة واحدة، فالعنف السياسي يهدد حرية الإنسان وقد يحرمه حقه في الحياة، هذا الحق الذي أكدت عليه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، كما أنه قد ينتج عنه مخاطر عديدة منها^(xvii):

➤ تهديد السلم الاجتماعي الذي يعتبر ضرورة ملحة لاستقرار كافة المجتمعات بإثارة الفرع والقلق بين الأفراد وتعطيل أشغالهم وزعزعة الثقة بين كافة أفراد المجتمع.

➤ تراجع هيبة الدولة: فاستمرار العنف يزيد من انتهاك القوانين.

➤ الخسائر البشرية والمادية: فهو يؤثر على حياة الأفراد ومستقبلهم، ويخلف القتلى والجرحى، بالإضافة إلى الخسائر المادية حيث يتم التعدي على الممتلكات العامة كالمنازل، المحلات، والأبنية الحكومية، كما أن سعي الحكومة للحفاظ على الأمن يزيد الأعباء المالية والبشرية.

ويتزايد خطر العنف السياسي عندما ينتقل العنف من سلوك ليتحول إلى ثقافة تنتشر في المجتمع وتنتقل بين الأجيال، فتصبح نظرة المجتمع للعنف بمختلف أنواعه وما ينجر عنه من آثار على أنه سلوك طبيعي.

2.3 التداول السلمي على السلطة:

ويُقصد به العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله، فيجعل شخصا آخر يخلف نظيره في المسؤولية، فهو العملية التي تعبر عن جوهر الممارسة الديمقراطية بما تحتويه من تعددية حزبية وانتخابات دورية، ويعد الإقرار بحكم الأغلبية قاعدة هذه العملية، أما شروط التداول السلمي على السلطة فهي: التوافق بين أطراف العملية السياسية على سير المؤسسات، حياة حزبية مستقرة (تعددية أو ثنائية) وضمانات نشاط المعارضة^(xviii)، مع ضرورة وجود وعي اجتماعي عام حول أهمية مبدأ تداول السلطة باعتباره ضمان عدم هيمنة

أ- عنف رسمي: الذي يمارس من جانب النظام السياسي بصورة منتظمة ضد المواطنين أو ضد تنظيمات معينة، قد يكون^(xiv):

➤ على الصعيد الوطني: حالة الطوارئ، الحصار، الاعتقال السياسي التعسفي، تعذيب المعتقلين، المحاكمات غير العادلة، استخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش للمواجهة الاحتجاجات، وممارسة التصفية الجسدية ضد بعض عناصر المعارضة واستخدام المرتزقة لقمع الاحتجاجات.

➤ على الصعيد الدولي: كالحرب الاستعمارية، الحرب النفسية (الدعاية)، والحرب الاقتصادية.

و على العموم يحدث العنف الرسمي عند وقوع الدولة في مأزق داخلي: عندما يتم تهديد النظام العام للدولة، أو تهديد لمصالح النخب السياسية الحاكمة، وخارجي: عند التهديد باختراق الحدود الإقليمية للدولة، أو لمقتضيات المنافسة ومصالح الدول الأخرى.

ب- عنف غير رسمي: و يُقصد به أعمال العنف التي

يقوم بها الأفراد أو الجماعات ضد بعضهم بعضا أو ضد النظام أو أحد رموزه وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو كما يُطلق عليه أيضا بالعنف الجماهيري، أشكاله هي: الاغتيالات أو محاولة اغتيال شخصيات رسمية لها صلة بصناعة القرار، الانقلاب أو محاولة الانقلاب، التمردات المسلحة^(*)، العنف الانتخابي، التظاهرات العنيفة وأعمال الشغب، الإضرابات العمالية العنيفة، الحروب الأهلية، الثورات والانتفاضات الشعبية^{(*) (xv)}، هذه الأخيرة التي قد تتجسد فيها معظم أشكال العنف السياسي سالف الذكر منتهجة العنف على أوسع نطاق للإطاحة بالنظام.

في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر للعنف غير الرسمي، وقعت أعمال شغب في المكسيك في الفترة 1958-1967 حيث شهدت قرابة 83 حادث، وفي نيجيريا 142 حادث، وفي الهند 332 حادث في نفس الفترة المذكورة^(xvi).

حددها السلطات العامة، أي: القواعد ذات الصلة الإلزامية^(xx)، حيث تمثل سيادة القانون، فهي تؤسس لعلاقة قانونية بين الحكام والمحكومين، في ظل توافق العمل السياسي للحكام مع المصالح والقيم الاجتماعية للمحكومين، ومن ثمة ينتج عن ذلك قبول المواطنين طواعية للقوانين والتشريعات.

وكما كانت الشرعية عالية كانت الحكومة بحاجة إلى عدد قليل من عناصر الشرطة، والعكس عندما تكون منخفضة فهي بحاجة إلى أعداد كبيرة، فعلى سبيل المثال في بريطانيا هناك التزام كبير بالقوانين من قبل المواطنين في انجلترا ما قلل من عدد عناصر الشرطة، بينما في أيرلندا الشمالية عندما كانت تسود نظرة أن الحكومة غير شرعية زاد ذلك من عدد رجال الشرطة والدوريات، ما كلف أيرلندا الشمالية في الحرب الأهلية 3600 قتيل^(xxi).

4.3 المشاركة السياسية (Political participation):

تعدد تسميات المشاركة السياسية فهناك من يطلق عليها المشاركة الشعبية والمشاركة الجماهيرية، إلا أنها تدور حول موضوع واحد وهو أن المشاركة والمقاسمة في الأشياء التي قد تكون قرارات، مكاسب ومنافع بين أفراد المجتمع في مناحي الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ومنه تنقسم إلى المشاركة الاجتماعية، المشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة مفهومها البسيط هو حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في صنع السياسة والقرارات السياسية، فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، يعرفها (كريستوفر آرترتون) (Christopher Arterton) و (هالان هان) (Halan Hann) في كتاب (المشاركة السياسية) على أنها:

"لا تقتصر فقط على

أعمال التصويت في

الانتخابات ولكنها

تشمل الأعمال

شخص أو جماعة على السلطة أو منصب معين، والسبيل لخلق جو من المنافسة السياسية بين عدة تشكيلات سياسية.

إضافة إلى ذلك يتطلب التداول السلمي على السلطة^(xix):

أ- إشراك الشعب في عملية تداول السلطة: فلا وجود للديمقراطية ما لم يكن هناك إقرار بأن الشعب هو صاحب السلطة، يمارسها بنفسه في اختيار حكامه وفي اختيار من يمارس السلطة نيابة عنه، ويعد الانتخاب هو الوسيلة الأساسية لتداول السلطة سلميا.

ب- تحديد النطاق الزمني لتولي السلطة: الذي يتطلب تأقيت مدة تولي السلطة من جهة، ومن جهة أخرى تحديد عدد المرات التي تسمح للأشخاص بتوليها.

أما أهم المحددات التي تحكم تداول السلطة هي: الإطار الدستوري والقانوني، فالدستور يُفصل كيفية تطبيق آليات التداول على السلطة في مختلف المستويات والسلطات، والنظام الانتخابي الذي يضم قواعد الانتخابات (قواعد الترشح، التصويت، تقسيم الدوائر الانتخابية، توزيع المقاعد وتحديد الفائزين)، والإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية (إجراءات الترشح، التصويت، الدعاية الانتخابية، فرز الأصوات والطعون)، وكذلك الثقافة السياسية السائدة، فغرس ثقافة المشاركة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وإيمان القيادة السياسية بأهمية المشاركة السياسية والتعددية - وسعيها الدائم لتقديم الضمانات والآليات لذلك- يمثلان ضماناً لمشاركة سياسية واسعة وقبول الجماهير لنتائج الانتخابات دون عنف، مع ضرورة النضج الجماهيري للوصول الأكفأ إلى قمة هرم السلطة السياسية.

3.3 شرعية النظام السياسي (Legality):

تُعرف على أنها: " تصرف الأفراد والمؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع في إطار القواعد التي

تعتبر المشاركة السياسية الفعالة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، فهي ميكانيزم عمل النظام الديمقراطي لإضفاء طابع الشرعية، لكنها تتطلب وجود مجموعة من الشروط منها:

➤ رفع درجة الوعي السياسي بالقضاء على الأمية أولاً.

➤ ضمانات حرية التعبير والرأي.

➤ تقوية التنظيمات والمؤسسات الوسيطة كالأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

فعن طريق توافر المشاركة السياسية يسهل على السلطة معرفة آراء ورغبات الجماهير، ومن ثمة تصبح القناة الاتصالية بين السلطة والجماهير نشطة لتلبية متطلبات الجماهير، فالمشاركة السياسية تلعب دوراً في تحقيق التكامل السياسي والوحدة الوطنية.

5.3 الاستقرار البرلماني (Parliamentary Stability)

والفعالية الحكومية

:(Government Effectiveness)

رغم اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية: النظام الرئاسي، البرلماني، أو حكومة الجمعية، غير أن المؤسسة التشريعية تبقى أهم مؤسسة تمثل الشعب، لذا لا ينبغي للسلطة التنفيذية حل البرلمان لأن شرعيته مكتسبة من الشعب، ومن المظاهر التي قد يأخذها عدم الاستقرار البرلماني^(xxiii):

أ- الاستقالات أو إسقاط العضوية عن عدد من أعضاء البرلمان.

ب- حل البرلمان قبل انتهاء العهدة البرلمانية المحددة دستورياً.

أما عن فعالية الحكومة يمكن قياسها بمدى قدرتها على اتخاذ والتنفيذ السريع للقرارات (المدرسة) التي تستجيب للمشاكل والانشغالات المطروحة أمامها^(xxiv)، ويتم قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع ما تم تبنيه من قرارات وسياسات من ناحية الزمن، التكلفة، الجودة، ومن حيث مدى تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي، وهو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاعات الرأي الدورية.

والأنشطة وكافة

المساعي التي تدخل

في نطاق العملية

السياسية بالمعنى

الأوسع، والهادفة إلى

التأثير على فئة أو

طبقة أصحاب

النفوذ أو السلطة،

ومثال ذلك

الاتصالات مع

المسؤولين في

الحكومة، والمشاركة

في تمويل الحملات

الانتخابية، ومناقشة

القضايا العامة،

وحضور الاجتماعات

السياسية، ومحاولة

إقناع الآخرين بتأييد

مرشح معين، والعمل

في إطار نشاط

الأحزاب السياسية،

والحصول على

عضوية المنظمات

السياسية، هذا

بالطبع إلى جانب

التصويت في العملية

الانتخابية"^(xxii).

يقدم هذا التعريف مظاهر المشاركة السياسية والتي

تتمثل في:

أ- المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت.

ب- الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين.

ج- مناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية.

د- النشاط على المستوى الحزبي .

هـ- النشاط على مستوى تنظيمات المجتمع المدني.

6.3 محدودية التغيير الدائم في مناصب القيادات السياسية:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي، والمقصود بالقيادات السياسية هنا هم القادة الموجودون في هرم السلطة التنفيذية، فيتوجب بقاء هؤلاء لفترة مناسبة تمكنهم من خدمة المنصب الذي يشغلونه على أكمل وجه، هذا البقاء يجب أن يكون مقترنا برضا الشعب، وفي المقابل التغيير المتلاحق في هذه المناصب القيادية دونما إعطاء فرصة سائحة لهؤلاء للعمل من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي^(xxv)، وما يتم تأكيده في هذا السياق هو عدم التسرع في الحكم على مدى نجاعة الأداء الوظيفي لمسؤول سياسي قبل إعطائه الفرصة والوقت اللازم لتنفيذ برنامجه.

ومن الأمثلة الدالة على عدم الاستقرار الحكومي، في الهندوراس تغير السلطة التنفيذية 616 مرة في الفترة الممتدة من 1824-1950، كما شهدت دولة الكويت خمسة حكومات متعاقبة في الفترة 2006-2008^(xxvi).

ولكي يأخذ هذا المؤشر المنحى الإيجابي، لابد أن لا يستمر البقاء في المنصب مدى الحياة، وأن لا يكون كذريعة للاستبداد بالسلطة، والأخذ في الحسبان أن الدولة هي دولة مؤسسات وليست دولة أشخاص، وأن البقاء في السلطة هو الأساس لاستمرار السياسات.

7.3 سياسات اقتصادية ناجحة:

عندما تتجسد حالة الاستقرار السياسي، فإن ذلك بمثابة المناخ الملائم لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية ما يؤدي إلى الرفع من المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد، هذا بدوره ينتج عنه زيادة الرضا الشعبي تجاه أداء النظام السياسي^(xxvii)، فالاستقرار السياسي له دور في نجاح السياسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى للتنمية الاقتصادية آثار إيجابية تعزز الاستقرار السياسي وتكمن في^(xxviii):

أ- زيادة الدخل الحقيقي مما ينعكس على تحسين معيشة المواطنين.

ب- توفير فرص العمل، السلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين.

ج- تحسين المستوى الصحي، التعليمي والثقافي للمجتمع.

د- تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع.

هـ- تسديد ديون الدولة.

8.3 الوحدة الوطنية (National Unity):

إن الكثير من الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات السياسية سببها غياب ثقافة احترام الاختلاف وجوداً وفكراً، هذا الآخر المختلف له حق التعبير عن ذاته وأفكاره والدفاع عنها بالوسائل الشرعية، لأن هذا الاحترام يؤدي إلى الوحدة الوطنية في ظل تفاعل الخصوصيات مع بعضها، لاسيما وأن الوحدة الحقيقية ليست ضد حق الاختلاف، وحق الاختلاف لا يعني الفوضى والانقسام، لذلك التنوع المحاط بالحرية والتسامح يساهم في صنع الوحدة ويضبط الاختلاف لكي لا يتحول إلى انقسام ويجعل من احترام المختلفين وسيلة للاستيعاب والتفاعل^(xxix)، مما يؤدي إلى غياب العنف والحروب الأهلية والمطالب الانفصالية التي تعد من أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي لأنها تجسد اللجوء إلى العنف على نطاق أوسع.

فالاجماع الوطني لا يتم عبر تدمير الخصوصيات الذاتية أو القضاء على الجماعات الفرعية، بل من خلال خلق خصوصية مشتركة تفوق الخصوصيات الذاتية، والتقريب بين الجماعات الفرعية، والتوافق على حس وطني يستوعب الجماعات المتعددة، وبتقوية القواسم المشتركة بين الجماعات المختلفة وتجاوز الاختلافات الفرعية عبر استيعابها داخل المؤسسات الوطنية المفتوحة أمام الجميع دون قيود^(xxx).

بدعم الحوار الجاد بين الأطراف المختلفة تتعزز الوحدة الوطنية، لأنه يهدف إلى إدارة نقاط الخلاف

على أن جوهر وهدف المؤسسة هو الاستقرار السياسي، وهذا يتأتى من خلال أدوار المؤسسات.

تختلف درجة مؤسسة أي نظام سياسي^(*)، وهو الأمر الذي يمكن قياسه عبر مجموعة من المعايير التي حددها (هانتينغتون) في^(xxxiv):

أ- التكيف والصلابة: يقصد بالتكيف مواجهة التحديات التي تأتي من البيئة، أما الصلابة فهي تعتبر سمة تتعلق بالمنظمات الحديثة أكثر من القديمة، ويقاس معيار التكيف عن طريق ثلاث مؤشرات هي:

➤ العمر الزمني: فكلما ارتفع عمر المؤسسة ارتفعت درجة مأسستها، لأن قدرتها على مواجهة التحديات تكون أكثر قوة من التنظيمات حديثة النشأة.

➤ العمر الجيلي: يشير إلى قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغير القيادات وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية على نحو سلس دون عنف أو إراقة للدماء من جيل إلى جيل آخر.

➤ التكيف الوظيفي: فالمنظمات التي تكيف نفسها على مستوى وظائفها على إثر التغيرات التي تطرأ على بيئتها تكون أكثر مأسسة من تلك التي لم تتمكن من ذلك.

ب- التعقيد: كلما زاد التنظيم تعقيدا ارتفع مستواه المؤسسي، هذا التعقيد يكون عبر مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية هرميا ووظيفيا.

ج- الاستقلالية: وهي تعني مدى استقلالية إجراءات وأساليب المنظمات السياسية عن التجمعات السياسية الأخرى.

د- التماسك: وهذا بحل الخلافات داخل المنظمة، وإيجاد التوافق في الآراء على الحدود الوظيفية للجماعة في المنظمة لأنه سلوك ضروري لتأمين لحة المؤسسة.

استكمالا إلى ما سبق إن مؤسسة العملية السياسية تتعلق أساسا باحتواء عملية صنع القرارات السياسية

وبلورة الأرضية المشتركة، التي تساهم في تأكيد خيار السلم ومقتضيات العيش المشترك والتوصل إلى أفضل صيغة لإدارة الاختلاف، فهو وسيلة لمعرفة وجهات النظر وإزالة الغموض عن القضايا التي تثير الخلافات.

9.3 قلة تدفق الهجرة (Migration) :

فالهجرة هي: " الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعيا، اقتصاديا، دينياً أم سياسياً "^(xxxi)، وقد تكون شرعية، أو غير شرعية عند عدم حصول المهاجر على تأشيرة الدخول أو بطاقة الإقامة، أما أهم دوافعها (الهجرة الشرعية وغير الشرعية) الأوضاع الأمنية غير المستقرة كالثورة أو الحروب الأهلية، البطالة، وتدني مستوى المعيشة.

كما تندرج حركة اللاجئين في سياق الهجرة، فالهجرة واللجوء السياسي (Political Asylum) ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما بعضا، فهما من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، لأن كل الحضارات شهدت انتقال مجموعات بشرية من مكان إلى آخر بحثا عن الأمان من الأخطار المحدقة بهم، فاللاجئون يغادرون بلدانهم بسبب التهديدات والاضطهاد الذي يواجهونه مما يدفعهم لمغادرة دولهم، وفي هذا الصدد يتمتع اللاجئون بحقوق ضمنها لهم القانون الدولي من خلال الاتفاقية الخاصة باللاجئين سنة 1951 والبروتوكول المكمل لها سنة 1967^(xxxii). فكلما زادت نسبة تدفق الهجرة -سواء الداخلية (الهجرة من منطقة إلى أخرى ضمن نطاق الدولة) أو الخارجية (الهجرة من دولة إلى دولة أخرى)- واللاجئين السياسيين دلّ ذلك على أنه هناك لا استقرار سياسي نتيجة عوامل معينة.

10.3 المؤسسة السياسية (Political institutionalization) :

عرّفها (هانتينغتون) "العملية التي تكتسب من خلالها المؤسسات والإجراءات قيمة واستقرارا"^(xxxiii)، ما يدل

1.4 العوامل القانونية والسياسية: إذ تتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض لتؤثر على تعزيز الممارسة الديمقراطية والتنمية بمختلف أبعادها من جهة، وعلى الاستقرار السياسي من جهة أخرى، وهي تتمثل في:

أ- الدستور الديمقراطي (Democratic Constitution): إن صياغة دستور في الدول التي تعيش المرحلة الانتقالية يساهم إلى حد ما في تحقيق الاستقرار، ويتوقف نجاح صياغته بشكل رئيسي على القبول الواسع من طرف الجماهير، عبر تبني مجموعة من القواعد كتوزيع تفصيل العملية الدستورية لإضفاء المصدقية والشفافية للعملية الدستورية على العديد من الأطراف بما فيها وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، في ظل اعتماد واضعي الدساتير على ضمانات الحقوق، الحريات العامة والمبادئ المتعلقة بالتنظيم الحكومي والعلاقة بين المؤسسات الحكومية والتوفيق بين التأثيرات الداخلية والخارجية أي: الاستفادة من التجارب الدستورية للدول الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار ميراثهم الدستوري وثقافتهم الخاصة^(xxxvi).

فالدستور يقدم الضمانات الكفيلة لتعزيز الممارسة الديمقراطية كسيادة القانون، التعددية والمشاركة السياسية، غير أنها تبقى مجرد نصوص ما لم تُتبع بآليات مؤسسية وإرادة سياسية لتجسيدها على أرض الواقع.

ب- الفصل بين السلطات (Separation of Powers): وتعني عدم تركيز السلطة في يد جهة واحدة، وتوزيعها وفقاً للتقسيم الوظيفي التقليدي لوظائف الدولة التشريعية، التنفيذية والقضائية لمنع إساءة استعمال السلطة، والهدف من فصل السلطات كما أشار إليه (مونتيسكيو) (Montesquieu) هو صيانة الحقوق والحريات العامة والتطبيق السليم للقوانين لتحقيق

ضمن إطار المؤسسات السياسية المبنية على المشاركة، الأمر الذي يسهل على النظام السياسي اكتساب الشرعية السياسية، ذلك أن التنظيم المؤسس للعملية السياسية بقدر ما يُمكن المبادئ والقيم الديمقراطية من الظهور فإنه يفيد في تحقيق الآتي^(xxxv):

➤ قانونية العملية السياسية: بمعنى تمكن المؤسسات من أن تنظم عملها شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، تعمل وفقاً لأحكام محددة وأسس للتوظيف والتمويل وتقويم الأداء، وتخضع لمقاييس معروفة وعلنية وضوابط للمراقبة والمحاسبة وقواعد للتنسيق بينها.

➤ عقلانية العملية السياسية: من خلال قيام المؤسسات بفتح مناصب العمل على أساس الكفاءة المهنية، مما ينعكس مباشرة على واجباتها تجاه المواطنين.

➤ عمومية العملية السياسية: حيث يلغى العمل المؤسسي العمل بالاعتبارات الشخصية واعتماد اعتبارات المواطنة ومبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.

➤ استقرار العملية السياسية: لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد.

هذا بدوره سيزيد من درجة التماسك داخل هذه المؤسسات نظراً لقيامها على مبادئ الديمقراطية من جهة، وتقوية للوحدة بين علاقة المواطنين بالسلطة من جهة أخرى، وذلك راجع لأن العملية السياسية المبنية على المشاركة اكتست طابع المؤسسية.

4. عوامل الاستقرار السياسي:

إن استقرار أي دولة ليس وليد الصدفة بل لتفاعل مجموعة الشروط والمحددات التي تعتبر بمثابة البيئة المساعدة للوصول إلى استقرار (نسبي) يمكن تقسيم أهم عوامله الداخلية إلى:

(فرانسييس فوكوياما) (Francis Fukuyama) من الذين ربطوا الثقة السياسية بالأداء الاقتصادي، إذ أن المجتمعات التي تسود فيها الثقة مستويات مرتفعة هي المجتمعات التي تتميز بالرفاه والازدهار الاقتصادي، هذا ويمكن قياس الثقة السياسية من خلال التقييم الاقتصادي والسياسي للحكومة، برصد درجة المشاركة السياسية، المساءلة الحكومية والشفافية^(xxxix).

لكن تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي لبناء وتعزيز الثقة السياسية عبر المدخل الاقتصادي عدم إغفال الإدارة العقلانية للموارد من طرف القادة مع الاعتماد الكلي على الموارد المتجددة، في ظل تلبية الحاجات من خلال الاعتماد على التوافق على القيم والأولويات، وهذا التوافق لا ينبغي اقترانه فقط بالمجال الاقتصادي بل اعتماده على مستوى عدة مجالات.

و- انخفاض أو غياب مستويات الفساد السياسي والإداري (Political and Administrative Corruption) فالفساد يقوم باستغلال السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة وذلك بمخالفة القانون والتحايل عليه، ومن مظاهر النوع الأول: إصدار تشريعات تخدم مصالح ضيقة وليست عامة الشعب، تزوير الانتخابات، أما الثاني: نهب المال العام، الرشوة والمحسوبية.

هذا ورغم وجود بعض الأبحاث التي تؤكد أن الأنظمة الديمقراطية معرضة أيضا لعدم الاستقرار السياسي، فبالمقابل توجد أبحاث تنفي هذا المنظور، منها دراسة (روبرت دال) (Robert Dahl) حول الديمقراطية، التي أكد من خلالها أن الأنظمة الديمقراطية مستقرة أكثر من الأنظمة الاستبدادية، وهذا راجع لاعتبار الأنظمة الديمقراطية تسمح بالمعارضة وسياسات الدولة تتم في ظل سيادة القانون دون زعزعة استقرار الدولة والإطاحة بالنظام، كما أن الخبرة الديمقراطية تحتوي المعارضة والصراع السياسي من خلال الانتخابات التنافسية التي تسمح للمواطنين

التخصص وتقسيم العمل بغرض إتقان أداء وظائف الدولة^(xxxvii)، وإن كان يستحيل الفصل المطلق بين السلطات فحتى الدستور الأمريكي الذي يعتبر أنموذجاً للفصل بين السلطات، إلا أن الواقع يؤكد تعاون السلطات وتأثيرها على بعضها البعض، فهذا التعاون مقترن بعدم التعدي على صلاحيات السلطات الأخرى.

ج- استقلال السلطة القضائية (Independence of the Judiciary): وهذا يتجسد من خلال عدم سيطرة السلطة التشريعية والتنفيذية على السلطة القضائية، فالقضاء المستقل هو الضامن لاحترام الحقوق ومختلف قيم ومبادئ الديمقراطية، ولتعزيز استقلالية القضاء ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات منها: نظام تعيين القضاة، النظام الإداري والمالي للقضاة، حصانة القضاة والتكوين المهني لهم، ما يؤدي إلى تقوية القضاء وبالمقابل هناك عدة آليات لمحاسبة ومساءلة القضاة منها: علنية جلسات المحاكم، قابلية قرارات القضاة للطعن، خضوعهم للمراجعة القضائية والعزل بواسطة المجالس التشريعية أو مجلس القضاء الأعلى^(xxxviii).

د- احترام حقوق وحريات الشعب ووجود انتخابات دورية حرة ونزيهة، فمحاولة تعزيز حكم دستوري ديمقراطي تتأني من خلال إضفاء طابعا دستوريا على الحقوق والحريات، في ظل فتح المجال أمام أحزاب المعارضة للنشاط دون محاكمتهم لسبب غير واضح، وعدم اتخاذ تدابير شكلية لترقية حقوق الإنسان بعد رفع حالات الطوارئ وفتح المجال أمام النقاش السياسي، مع عدم اعتماد إجراءات ضد الممارسة الديمقراطية كحل الأحزاب السياسية، ومنع التظاهر ومنع مناقشة القضايا السياسية.

هـ- بناء الثقة السياسية (Political Trust): والتي تتمثل أهم آليات بنائها في تلبية النخبة الحاكمة لاحتياجات الجماهير، في هذا السياق يعتبر

آخر، وعدم تدخله في صنع القرار وإدارة شؤون الدولة، إلا إذا تعلق الأمر بالحفاظ على الأمن القومي من الخطر الخارجي الذي يهدد الدولة، فالوظيفة الدستورية للجيش تتجلى في حقيقتين، تتمثل الأولى في أن مجال السياسة والمنافسة مستقل عن مجال السيادة، في حين الثانية تتضح من خلال أن العنف ليس من وسائل التغيير وأدواته في النظام الديمقراطي^(xliii)، لذا لا بد من تضمين الدستور أحكاما تنظم مهام الجيش وتحدد دوره في الحالات العادية وحالات الطوارئ، لتكريس حياده كي يشكل سندا للنظام الديمقراطي.

3.4 العوامل الاقتصادية والاجتماعية: والتي

ترتبط بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، يمكن إجمالها في الآتي:

أ- الضمان الاجتماعي (Social Security): إن السعي نحو تعزيز دولة الرفاهية الاجتماعية يكون بالتصدي لظاهرة الفقر عبر سياسات اجتماعية في إطار الأمن الاجتماعي بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، وذلك بالاستناد إلى التأمين الاجتماعي (Social Insurance) باشتراك الفرد في التأمين عبر المساهمة في دفع أقساط متوالية للحصول في المستقبل على خدمات معينة، بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية (Social Assistance) إذ تمثل عوناً يقدم للمعتمدين بعد التأكد من أحوالهم المعيشية المتدنية^(xliii)، لكنه لا يجب أن يستند على أية أسس تمييزية، بمعنى يتسم بالمساواة في منح برامج الضمان الاجتماعي لمستحقها، وفي نفس الوقت يكون شاملاً لجميع الظروف التي تهدد قدرة الأشخاص على اكتساب الدخل والحفاظ على مستوى معيشي مقبول.

وبالنسبة للأنار الاجتماعية للضمان الاجتماعي فهو يضمن دخلاً للأفراد في حالة العجز، ويوفر شعوراً بالكرامة والاطمئنان والتخلص من الخوف

بالتعبير عن إحباطهم في صناديق الاقتراع و ليس في الشارع^(xl). وعليه المبدأ الديمقراطي المتمثل في سيادة الشعب وسيادة القانون من أهم المبادئ الداعمة للاستقرار السياسي، وهذا يتأتى من خلال^(xli):

➤ القواعد القانونية التي تمنع السلطة من اتخاذ قرارات تعسفية كالاقتالات التعسفية دون إجراءات قانونية، الاختطاف القسري ومصادرة الثروات والممتلكات.

➤ التقليل من قيام السلطة بمصادرة ممتلكات المواطنين الخاصة، الأمر الذي يقلل من الاضطرابات السياسية، لأنه يعزز من الرفاه الاقتصادي لأغلب المواطنين مما يجعلهم لا يتمردون على الدولة.

➤ التنمية الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الكلي.

2.4 العوامل الأمنية: ويتمثل أهمها في:

أ- قدرة النظام السياسي على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات، وقدرته على التغلغل في بيئته، وفرض تأثيره عليها بالاستخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي المشروع، لأن النظام السياسي هو المسؤول عن صيانة النظام العام عن طريق أجهزة الشرطة والأمن إن اقتضى الأمر.

أ- غياب التطرف (Extremism) والإرهاب (Terrorism): فالأول يعني ذلك الموقف الذي يتخذه الفرد من قضية عامة أو خاصة يتجاوز به حدود الاعتدال، وهو معروف في القضايا الدينية، السياسية والفكرية وغيرها، أما الثاني فيقصد به استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بغية تحقيق هدف سياسي، وفي حال ارتبط التطرف بالعنف أصبح عملاً إرهابياً^(xliii)، ما يعني أن الإرهاب سلوك يحدث عن طريق استخدام العنف بسبب التطرف، وقد يرجع ذلك إلى انتشار المفاهيم الدينية الخاطئة، التعصب العقائدي، وغياب العدالة الاجتماعية.

ج- حياد الجيش (Military Neutrality): بعدم تدخله في الصراعات السياسية وعدم انحيازه لفريق ضد

للموارد والأعباء، الضمان الاجتماعي، توفير السلع العامة، العدالة بين الأجيال^(xlvii)، فالعدالة الاجتماعية إحدى المبادئ الأساسية لصون كرامة الإنسان، وتحقيق التعايش السلمي في الدولة بإزالتها الحواجز القائمة على نوع الجنس أو الانتماء الإثني أو الانتماء السياسي.

ج- انخفاض نسبة البطالة (Unemployment): حيث تعني هذه الأخيرة "التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل للشخص القادر عليه والراغب فيه"، وهي أنواع: فقد تكون حقيقية أو بطالة مقنعة، بطالة دائمة أو موسمية، أما عن تأثيراتها السلبية فهي تتضاعف إذا كانت لمدة زمنية طويلة وإذا كان الشخص مسؤولاً عن إعالة أسرة ما يؤثر على تصدع الكيان الأسري وانتشار مشاعر الاكتئاب، زيادة مستوى الفقر والتشجيع على الهجرة^(xlviii)، الانحراف والجريمة للمعاناة النفسية نتيجة اليأس من الحصول على عمل يوفر لهم متطلبات العيش الأساسية، وخطورتها تتضاعف لاسيما إذا تعلق الأمر بالكفاءات والطاقات الكامنة المؤهلة لعملية الإنتاج ما يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية.

د- غياب التغيير الاقتصادي السريع: من بين عوامل عدم الاستقرار هو التغيير الاقتصادي، إذ أن التحسن لا يقل خطورة عن الفقر، حيث يرى عالم الاجتماع الفرنسي (الكسيس دو توكفيل) (Alexis de Tocqueville) رغم أن عصر لويس السادس عشر كان من أكثر العصور الملكية رخاءاً إلا أنه عجل بقيام الثورة الفرنسية عام 1789، فالأفراد الفقراء يفقدون الأمل في مستقبلهم ورغم ظروفهم إلا أنهم يتسمون بالهدوء، وعندما تبدأ أوضاعهم تتحسن تدريجياً يصبحون غير راضين عن أوضاعهم ويرغبون في تحسينها بشكل أسرع وهو ما لا يسمح به الاقتصاد النامي، في ظل تحول بعض الأفراد إلى أثرياء بشكل سريع، الأمر الذي يثير غضبهم وهو ما يطلق عليه الماركسيون

من المستقبل والتكامل الاجتماعي. بينما الآثار السياسية فتتلخص في تعزيز الولاء للدولة، أما عن الآثار الاقتصادية فالضمان الاجتماعي يعتبر وسيلة للدخار الفردي وإعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وحفظ قيمة العمل والإنتاج نتيجة التدابير الوقائية من حوادث وأمراض العمل، فضلاً عن أنه يساهم في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وتحقيق عدالة التوزيع^(xlv)، إضافة إلى دوره في التقليل من التهميش والحرمان الاقتصادي اللذان يساهمان في ميل المواطنين نحو التمرد واستخدام العنف لإحساسهم القوي أنهم لا يحصلون على نصيبهم العادل من الثروة، ما يؤدي إلى الإحباط والتشاؤم اللذان يزيدان من الاستعداد للتمرد والعنف.

ب- العدالة (Justice): يعتبر الفيلسوف الأمريكي (جون رولز) (John Rawls) من أبرز الذين نظروا في هذا الموضوع، حيث يعتبر أساس العدالة هو البنية الأساسية للمجتمع، وهي الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الكبرى الحقوق والواجبات لتقسيم الامتيازات من التعاون الاجتماعي والتقليل من الاختلافات، فيعرف العدالة في إطار المؤسسات الاجتماعية فيقول: "المؤسسات عادلة عندما لا تقوم بأي تمييز تعسفي بين الأفراد في تخصيص الحقوق والواجبات، وعندما تحدد توازناً ملائماً بين المطالب المتنافسة على فوائد الحياة الاجتماعية..."^(xlv)، وذلك على النحو الذي لا يقود إلى تركيز مصادر القوة في يد أقلية تسعى إلى بسط هيمنتها على النظام السياسي والنظام الاقتصادي.

إن مفهوم العدالة الاجتماعية وآليات تحقيقها يُثار حوله جدل كبير، لأن الفكرة نتاج نظام قيمي وثقافي متغير، لكن رغم ذلك تُجمع العديد من الدراسات أن العدالة الاجتماعية تشمل: المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، التوزيع العادل

التنمية الاقتصادية مثل: الدول الاسكندنافية، لذا يمكن القول أن البيئة بما تحمله من متغيرات سياسية، اجتماعية، ثقافية وديمقراطية هي المحدد لتأثير العامل الاقتصادي على الاستقرار السياسي في الدولة.

في هذا الإطار توجد الباحثة (ثيدا اسكوكبول) (Theda Skocpol) (*) التي رفضت مقارنة (الحرمان النسبي) في كتابها (الدول والثورات الاجتماعية) حيث ركزت فيه على فرنسا الصين وروسيا، فحاولت إثبات بأن الثورات الاجتماعية تتطلب منظومة ظروف خاصة: مثل وجود منافسة بين دول عدة على بعض القضايا مثل التجارة، ما يجعل هذه المنافسة تبيان نقاط ضعف هذه الدول التي لا يمكن لها مجاراة منافسيها، وكنتيجة لهذه المنافسة تسعى الدول الأضعف إلى الإصلاح لزيادة استقلاليتها وإمكانياتها في تغيير المؤسسات الداخلية لتعزيز أدوارها دولياً، الأمر الذي يحدث تغييرات في مجال الزراعة، الصناعة، التعليم والضرائب، مما ينعكس على الوضع القائم وتقويض للسلطة التي تمتلكها النخبة المتجذرة في المجتمع، فتنتشر الخلافات بين الشعب وتظهر مقاومة بالتالي تبرز الفرصة للثورة⁽ⁱⁱⁱ⁾.

4.4 العوامل الفكرية والثقافية: تلخص أساساً

في:

أ- التنشئة السياسية (Political Socialization): والتي تُعرف على أنها: "العملية التي يتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات والعواطف السياسية إلى الأجيال اللاحقة وتبدأ هذه العملية في عمر مبكر وتستمر طوال الحياة"⁽ⁱⁱⁱ⁾، فهي تقوم على نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر وخلق ثقافة سياسية بما يتلاءم مع الأوضاع السائدة، فعن طريقها يتعلم الأفراد المعارف، المهارات، الخبرات والقدرات التي تمكنهم من المشاركة في مجتمعاتهم.

(العدوات الطبقية) ما يُمكن الثورة من اندلاع في أي وقت^(xlix).

يبدو من خلال ذهب إليه (دو توكفيل) أن التغيير الاقتصادي السريع المصحوب باللامساواة في توزيع مخرجات التنمية يساهم في تنامي الفوارق الاقتصادية، التي تعمل على زيادة مشاعر الغضب والسخط بين الأفراد والجماعات فيتشكل مناخا مناسباً لاندلاع الثورة.

استكمالا لما سبق يرى (تيد جير) (Ted Gurr) (*) أن المشكلة لا تكمن في الفقر بحد ذاته، فالفقير الخالص مشغول بأسرته، ولكن عندما تبدأ الأوضاع في التحسن، يلاحظ الأفراد أن الآخرين أفضل منهم، وهو ما يطلق عليه (الحرمان النسبي) الذي يوجب العنف والثورة⁽ⁱ⁾.

وفي هذا الصدد يرى (هانتينغتون) أن أهم تأثيرات النمو الاقتصادي السريع تتمثل في⁽ⁱⁱ⁾:

- زيادة عدد الأفراد ذوي المستوى المعيشي المحدود ومنه الهوة بين الأغنياء والفقراء.
- زيادة حدة النزاعات المحلية والعرقية حول توظيف الأموال.
- زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن.

يضاف لما سبق تركز التخلف في بعض المناطق والدول، وبالمقابل تشهد مناطق ودولا أخرى الدخول في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، فيُشكل هذا المشهد انقساماً بين مجموعتين متفاوتتين ويبرز الصراع الدولي في ظل العولمة بكافة أبعادها، لتنتقل بذلك حالة اللااستقرار السياسي من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي.

لكن من جهة أخرى لا يمكن الجزم بصحة طرح أن التغيير الاقتصادي السريع يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي، حيث توجد بعض الدول تقترن فيها حالة الاستقرار السياسي مع

ما يمكن قراءته من تعريف الثقافة السياسية أنها كل ما يُدرك ويُشعر ويُعرف من أمور سياسية، لينعكس في شكل سلوك سياسي. فالثقافة السياسية فرع من فروع الثقافة التي تؤسس للسلوك السياسي للمواطن، في ظل تأثير التنشئة السياسية على الثقافة السياسية، حيث أن هذه الأخيرة تُكتسب عن طريق التنشئة السياسية.

فإذا كانت الثقافة السياسية نمطها الثقافة المشاركة^(*)، يكون موقف الفرد إيجابي من المشاركة فيجد نفسه جزءاً مهماً من العملية السياسية يؤثر فيها يتأثر بها، فيسير الفرد أو الجماعة في اتجاه المشاركة السياسية الفعالة، وبذلك تزدهر ثقافة المشاركة السياسية التي هي مطلب المجتمعات الديمقراطية.

يضاف لما سبق يعتبر قيام ثقافة سياسية جديدة لكل من السلطة والمعارضة تقوم على تصور العملية السياسية على أنها منافسة اجتماعية سليمة، من خلال إعلاء التوافق والتراضي مع إلغاء جميع سلوكيات التفرد والاحتكار في العملية السياسية عبر الاعتراف بمصالح الأطراف الأخرى وتقديم تنازلات عند الضرورة^(lvii) عاملاً رئيسياً لتعزيز الاستقرار السياسي، لحدوث ذلك الانسجام والتوافق ما بين الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة والقاعدة الجماهيرية.

بالتالي فالاستقرار السياسي يترافق مع مستوى الثقة والرضا الشعبي وتخفيف لمصادر القلق الاجتماعي والسياسي، وامتلاك الدول لترسانة عسكرية لا يُفضي بالضرورة إلى الاستقرار، فالدول المتقدمة عسكرياً والمتخلفة سياسياً تكون معرضة أكثر لعدم الاستقرار، لأبسط العوامل لأنها لم تُبن على قاعدة سياسية، اقتصادية واجتماعية متينة.

5. الخاتمة:

إن الاستقرار السياسي يدل على حالة الثبات والتوازن، أين تغيب كافة أشكال العنف السياسي وتزيد

ومن مؤسسات التنشئة السياسية على سبيل المثال لا الحصر: الأسرة، المدرسة ومختلف المؤسسات التعليمية، الموقع الذي يشغله الفرد في العمل، المحيط السياسي من أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة، وسائل الاتصال الجماهيري^(liv).

إن أهم وظائف التنشئة السياسية: بلورة قيم العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة لمنع التفكك ولتجنب مخاطر التجزئة، إضافة إلى توسيع المشاركة السياسية عبر تعميق روح المبادرة والعمل الجماعي وتنمية دوافع الفرد للانخراط في الحياة السياسية، فتجعل بذلك الفرد ينشأ في بيئة مبنية على المشاركة في اتخاذ القرار، ويتوقف هذا على مدى قدرة مؤسسات التنشئة السياسية تعميق احترام القاعدة القانونية والتشجيع على الانخراط في الأحزاب السياسية وهو ما يدعم الاستقرار السياسي^(lv).

فالتنشئة السياسية هي الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي وتبلور الثقافة السياسية لمجتمع من المجتمعات، كما تتحدد عن طريقها معالم المشاركة السياسية على أرض الواقع إن كانت فاعلة أو غير فاعلة، بالتالي التنشئة السياسية تحدد درجة فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، ومدى اهتمامه بالأمور السياسية من عدمه، وتأييد أو معارضة النظام السياسي.

ب- الثقافة السياسية المشاركة (Political Culture): يعرف (فليب برو) (Philippe Braud) الثقافة السياسية على أنها: "تتكون من مجموعة المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم... كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المعقد وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو سلوكه كناخب، أو مكلف بدفع ضريبة"^(lvi).

السياسية، في ظل قيام مؤسسات التنشئة السياسية بأدوار فاعلة تعزiza لقيام ثقافة سياسية مشاركة تقوم على الاعتراف بالآخر المختلف واحتواءه والحوار معه مما يضمن الوحدة الوطنية ويلبي الولاءات التحتية.

➤ يتعزز الاستقرار السياسي عند ضمان حياد الجيش واستقرار الجهاز التشريعي وفعالية الأداء الحكومي، هذا الأخير الذي بدوره سيعمل على تحقيق سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة تنعكس على التحكم في ظاهرة الهجرة.

وعليه ففوة الدول واستقرارها اليوم لا يمكن أن تُقاس بوزنها الأمني وبترسانتها العسكرية بل بمدى رضا الشعب عن أداء النظام السياسي، وبمستوى الحياة السياسية الداخلية التي تفسح المجال لكل الفئات، الطاقات، والفواعل للمشاركة في تدبير الشأن العام، فالاستقرار السياسي اليوم يتأتى بناءً على حياة سياسية تنافس فيها الأفكار والبرامج بوسائل ديمقراطية سلمية، ومنه يجب تغليب الحوار على العنف، تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والوفاء بالوعود.

6. الهوامش:

شرعية وفعالية أداء النظام السياسي، تقاس هذه الحالة بغياب الثورة والعنف السياسي، التداول السلمي على السلطة، شرعية النظام السياسي، المشاركة السياسية الفعالة، استقرار مؤسسات النظام السياسي، الوحدة الوطنية، قلة تدفق الهجرة، وسياسات اقتصادية ناجحة، هذه المؤشرات هي نتاج آليات ديمقراطية تركز الاختلاف والتعددية وتأسس لدولة الحوار والمشاركة لا الإقصاء، في ظل انتشار الثقافة السياسية المشاركة لدى المواطنين والسلطة، ومؤسسات سياسية قادرة على إدارة الشؤون العامة ومختلف مصالح المجتمع، باستطاعتها الخروج بسياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة تعمل على بناء أو ترميم هامش الثقة بين الشعب والسلطة، ما يُكَلِّل هذا بوجود حالة من الاستقرار السياسي.

بناء على ما تقدم تم التوصل للنتائج التالية:

➤ على الرغم من الإشكال الأساسي الذي يواجه فهم مصطلح الاستقرار السياسي الذي قد يتم التطرق له بمفهوم المخالفة لفهمه واستيعاب مدلوله، إلا أنه يبقى الحالة النسبية التي تستطيع فيها مؤسسات النظام السياسي التي تستند إلى الشرعية، المساواة والعدالة تحقيق المتطلبات الشعبية على نحو يعرقل قيام مختلف مظاهر العنف السياسي.

➤ لن يتحقق الاستقرار السياسي إلا في حال وجود مؤسسات سياسية تقوم على المؤسسة السياسية، التي تعمل على تدعيم المشاركة

^{iv)} محمد ضياء الدين محمد، "الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية نموذجاً". ص 20. متحصل عليه من: http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALSODAN.doc بتاريخ: 2017/10/29.

^{v)} رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤثراته". مجلة الحوار المتمدن. العدد 2592. 21 مارس 2009، متحصل

ⁱ⁾ منير البلعبي، المورد الحديث. بيروت: دار العلم للملايين. [د.ت.ن.]، استقرار، ص 1136.

ⁱⁱ⁾ أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، م 5، ج 4، بيروت: دار صادر، 1994، قرّ، ص 3579.

ⁱⁱⁱ⁾ سورة إبراهيم، الآية 26.

- (*) تعني الانتفاضة (Uprising) الفعل الجماهيري المباشر العنيف ضد النخبة الحاكمة أو ضد المستعمر، تحدث بصورة فجائية نتيجة بلوغ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقومية ذروتها، وقد ارتبطت في العصر الحديث بالاشتراكية لإقامة سلطة الطبقة العاملة التي تستند على حزب طليعي لتحقيق أهدافها، هذا ويعتبرها (فلاديمير لينين) (Vladimir Lenin) في كتاباته أنها أكثر أشكال النضال حدة وحسما في فترة الثورة. عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة. [د.م.ن]: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.ن]، الانتفاضة المسلحة، ص 346، 347.
- (xv) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 9-18.
- (xvi) عبد الحميد الجزار الحجازي، "العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 63-64، صيف-خريف 2013، ص 118.
- (xvii) صفوان مبييض، العنف المجتمعي، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 46-48.
- (xviii) سرهنك حميد صالح البرزجي، مقومات الدستور الديمقراطي واليات الدفاع عنه، عمان: دار دجلة، 2009، ص 86.
- (xix) رائد حمدان المالكي، التداول السلمي للسلطة في النظم الدستورية الوضعية دراسة مقارنة، بيروت: دار السنهوري، 2016، ص 28، 30.
- (xx) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. [د.م.ن]: [د.د.ن]، [د.ت.ن]، الشرعية، ص 254.
- (xxi) مايكل ج روسكين، آخرون، مقدمة في العلوم السياسية. (تر: محمد صفوت حسن). القاهرة: دار الفجر الجديدة، 2015، ص 447.
- (xxii) ناجي عبد النور، المدخل في علوم السياسة. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 121.
- (xxiii) رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق.
- (xxiv) Edmund Aunger, In search of political stability a comparative study of New Brunswick and Northern Ireland. Montreal: McGill-Queens University Press, 1 décembre 1981, p49.
- (xxv) رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق.
- (xxvi) عبد الحميد الجزار الحجازي، مرجع سابق، ص 116، 117.
- (xxvii) رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق.

عليه من:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391>

بتاريخ: 2017/01/08.

(vi) شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار

السياسي في إفريقيا دراسة حالة نيجيريا وموريطانيا. القاهرة:

المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 49.

(vii) Keith M. Dowding, Richard Kimber, « the meaning and use of political stability ». *European journal of political research review*. 11, May 2006, p 230.°n

(viii) محمد ضياء الدين محمد، مرجع سابق، ص 20.

(ix) المرجع نفسه، ص 22.

(*) يحدد البنك الدولي مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في: الصراعات

المسلحة والانقلابات العسكرية، الصراعات الأهلية، التغييرات

الدستورية، التهديدات الإرهابية التوترات العرقية، القلاقل

الاجتماعية، وبالنسبة لدرجات قياسها فهي بين (2.5-2.5). عبد

الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي.

ج2. ط2. القاهرة: [د.د.ن]، 2006، ص 111.

(x) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي. بنغازي: دار الكتب

الوطنية، 2007، ص 99.

(xi) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن. (تر: باسل

جبيلي). دمشق: دار الفردق للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص

397.

(xii) مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 101، 102.

(xiii) آدم قبي، "رؤية نظرية حول العنف السياسي". مجلة

الباحث. عدد تجريبي. [د.ت.ن]، ص 104.

(xiv) حسنين توفيق إبراهيم، العنف السياسي في الوطن العربي.

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 19-22.

(v) يدل مصطلح التمرد (Rebellion) على المواجهة المسلحة

للسلطة الحاكمة من طرف عناصر عسكرية أو مدنية أو

عسكرية- مدنية لدفع السلطة الاستجابة لمصالح هذه القوى.

شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق، ص 42. وأهم فرق بين

التمرد والثورة أن الأول له دلالة سلبية (الرفض والتخريب)، في

حين الثورة لها دلالة إيجابية حيث تهدف لإقامة نظام جديد،

كما يختلف التمرد المسلح عن الثورة في مدى تقبل الأفراد

والجماعات له والانخراط فيه، إذ يحظى بتقبل أقل من الثورة،

ومن الأمثلة عن حركات التمرد، حركة التمرد في السودان التي

شنتها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ضد

السلطة في إقليم دارفور التي انطلقت عام 2003 بسبب

التمييز.

- (xlii) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، الأنساق الاجتماعية و دورها في مقاومة الإرهاب والتطرف دراسة تحليلية للمجتمع السعودي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص ص 13-17.
- (xliii) عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة". في مؤلف: الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص 17-18.
- (xliv) محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعد، السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، [د.ت.ن.]. ص 83.
- (xlv) المرجع نفسه، ص ص 303-307.
- (xlvii) مراد ديان، حرية مساواة اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 90، 91.
- (xlviii) مركز موارد العدالة الاجتماعية، " مفهوم العدالة الاجتماعية". متحصل عليه من : <http://www.sjrcenter.org/index.php/social-justice/concept/item/432-%D9%9#.WNn8dzX3TIU> بتاريخ: 2017-03-28.
- (xlviii) محمد يوسف محمد السيد، التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015، ص ص 107، 113.
- (xlix) مايكل ج روسكين، آخرون، مرجع سابق، ص 453.
- (l) تيد جير: مفكر سياسي أمريكي، متخصص في تحليل الصراعات الاجتماعية والسياسية.
- (li) نفس المرجع والصفحة.
- (lii) Samuel Huntington, op.cit, p 50.
- (*) ثيدا اسكوبول: باحثة أمريكية في علم السياسة وعلم الاجتماع، عُرِفَتْ بأعمالها المتعلقة بالثورات الاجتماعية.
- (liii) باتريك أونيل، مرجع سابق، ص ص 399، 400.
- (iv) عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي.
- (v) الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 142.
- (vi) إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار النهضة العربية، 1988، ص 144.
- (vii) تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة (والسياسات العامة، عمان، دار مجدلاوي، 2004، ص ص 124-126.
- (viii) Philippe Braud, Sociologie Politique. 5^e Ed. Paris: L.G.D.J., 2000, p234.
- (xxviii) فارس رشيد البياتي، مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي. عمان: دار السواقي العلمية للنشر، 2015، ص 56.
- (xxix) محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004، ص ص 46-54.
- (xxx) حسين علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص ص 48، 49.
- (xxxi) عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 15.
- (xxxii) المرجع نفسه، ص ص 65-68.
- (xxxiii) Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies. New Haven : Yale University Press, 1968, P12.
- و (بنغام (Gabriel Almond) في هذا السياق يؤكد (غابرييل أmond)* (على أهمية بناء مؤسسات تقوم بتحويل Bingham Powell (بول) مطالبات وتفضيلات الجماهير إلى قرارات مما ينعكس على ترابط مختلف مستويات أداء النظام. أما (هارولد لوسويل) فيركز على قدرة المؤسسات في عمليات صنع (Harold Lasswell) القرارات واختيار بدائل تكفل ما يريده المجتمع وفق ما هو متوفر من موارد. إلا أن ذلك يتطلب بناء مؤسسات منفتحة على العالم الخارجي وحرية تداول للمعلومات، وذلك من خلال خصخصة وسائل الإعلام لضمان تقييم صريح للأداء الحكومي ومنع احتكار المعلومة وعدم التحيز في التغطية الإعلامية وتغطية فضائح الفساد. عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي. القاهرة: [د.د.ن.]. 2006، ص ص 110-146.
- (xxxiv) Samuel Huntington, op.cit, pp 13-22.
- (x) عبد العظيم محمود حنفي، " النظم السياسية العربية و مأسسة العملية السياسية". متحصل عليه من : <http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2485> بتاريخ: 2017-03-15.
- (xxvi) سرهنك حميد صالح البرزجي، مرجع سابق، ص ص 63، 64.
- (xxvii) المرجع نفسه، ص ص 102 – 105.
- (xxviii) المرجع نفسه، ص ص 145-148.
- (xxix) وفاء علي علي داور، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص 58-98.
- (xi) Rollin f. Tusalem, « Autocracies, and political stability». 01, 2015, p p 11,12. International science review. Vol 90. n
- (xli) Ibid, p12.

- 11- حميد صالح البرزجي، سرهنك. مقومات الدستور الديمقراطي واليات الدفاع عنه. عمان: دار دجلة، 2009.
- 12- خليفة الفهداوي، فهي. السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.
- 13- ديان، مراد. حرية مساواة اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 14- رزيق المخادمي، عبد القادر. الهجرة السرية واللجوء السياسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 15- رشاد القصبي، عبد الغفار. التطور السياسي والتحول الديمقراطي. القاهرة: [د.د.ن.]، 2006.
- 16- _____، _____. التطور السياسي والتحول الديمقراطي. ج 2. ط 2. القاهرة: [د.د.ن.]، 2006.
- 17- رشيد البياتي، فارس. مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي. عمان: دار السواقي العلمية للنشر، 2015.
- 18- روسكين، مايكل ج، آخرون. مقدمة في العلوم السياسية. (تر: محمد صفوت حسن). القاهرة: دار الفجر الجديدة، 2015.
- 19- زايد الطيب، مولود. علم الاجتماع السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
- 20- عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. [د.م.ن.]: [د.د.ن.]، [د.ت.ن.].
- 21- عبد النور، ناجي. المدخل في علوم السياسة. عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
- 22- علوان، حسين. إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
- 23- علي سعد، إسماعيل. أصول علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار النهضة العربية، 1988.
- 24- علي علي داور، وفاء. الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
- 25- كامل محمد الخزرجي، ثامر. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجدلاوي، 2004.
- 26- الكيلاني، عبد الوهاب. موسوعة السياسة. [د.م.ن.]: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.ن.].
- 27- مبيضين، صفوان. العنف المجتمعي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

- (*) توجد ثلاثة أنواع للثقافة السياسية حسب (غابرييل أوموند) و (بنغام بويل) تتمثل في: الثقافة السياسية المشاركة، الثقافة السياسية الخاضعة والثقافة السياسية الهامشية. فهي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص ص 202، 203.
- (vii) عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني مرثي الواقع مدائح الأسطورة. بيروت: إفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 2001، ص 124.

7. قائمة المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم
- أولاً: باللغة العربية.
- أ- الكتب:
- 2- ابن منظور، أبو الفضل. لسان العرب، م 5، ج 4، بيروت: دار صادر، 1994.
- 3- أونيل، باتريك. مبادئ علم السياسة المقارن. (تر: باسل جبيلي). دمشق: دار الفردق للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
- 4- البلعبي، منير. المورد الحديث. بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.ن.].
- 5- بلقزيز، عبد الإله. في الديمقراطية والمجتمع المدني مرثي الواقع مدائح الأسطورة. بيروت: إفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 2001.
- 6- بن عبد العزيز اليوسف، عبد الله. الأنساق الاجتماعية و دورها في مقاومة الإرهاب والتطرف دراسة تحليلية للمجتمع السعودي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
- 7- بيومي، محمد أحمد. علي سعد، إسماعيل. السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، [د.ت.ن.].
- 8- توفيق إبراهيم، حسنين. العنف السياسي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 9- الجوهري، عبد الهادي. أصول علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.
- 10- حمدان المالكي، رائد. التداول السلمي للسلطة في النظم الدستورية الوضعية دراسة مقارنة. بيروت: دار السنهوري، 2016.

- 38- Aunger ,Edmund. **In search of political stability a comparative study of New Brunswick and Northern Ireland**. Montreal: McGill-Queens University Press, 1 décembre 1981.
- 39- Braud, Philippe. **Sociologie Politique** . 5^e Ed . Paris: L.G.D.J, 2000.
- 40- Huntington ,Samuel. **Political Order in Changing Societies**. New Haven : Yale University Press, 1968.

B. Periodicals:

- 41- Dowding, Keith M. Kimber, Richard. « the meaning and use of political stability ». **European journal of political research review**. n°11, May 2006 . p p 229- 243.
- 42- Tusalem , Rollin f. « Autocracies, and political stability». **International science review**. Vol 90. n°01 ,2015. p p 1- 40.

- 28- محفوظ، محمد. الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.
- 29- محمد السيد، محمد يوسف. التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015.
- 30- محي الدين محمود، شيماء. تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا دراسة حالة نيجيريا وموريتانيا. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
- 31- ولد داداه، أحمد، آخرون. الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

ب- الدوريات:

- 32- الجزار الحجازي، عبد الحميد. " العوامل الاقتصادية و ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت ". مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد 63- 64. صيف- خريف 2013. ص ص 115- 130.
- 33- قبي، آدم. " رؤية نظرية حول العنف السياسي ". مجلة الباحث. عدد تجريبي. [د.ت.ن]. ص ص 102 – 110.

ج- المواقع الالكترونية:

- 34- ضياء الدين محمد، محمد. "الانشاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية نموذجاً". ص 20. متحصل عليه من: http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALS بتاريخ: 2017/10/29.
- 35- محمود حنفي، عبد العظيم. " النظم السياسية العربية و مؤسسة العملية السياسية". متحصل عليه من : <http://minbaralhurryya.org/index.php/archives/2485> بتاريخ: 2017-03-15.
- 36- مركز موارد العدالة الاجتماعية، " مفهوم العدالة الاجتماعية". متحصل عليه من : <http://www.sjrcenter.org/index.php/social-justice/concept/item/432-%D9%9#WNn8dzX3TIU> بتاريخ: 2017-03-28.
- 37- نايف حاج سليمان، رائد. " الاستقرار السياسي و مؤشراتته". مجلة الحوار المتمدن. العدد 2592. 21 مارس 2009. متحصل عليه من: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391> بتاريخ: 2017/01/08.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

A. Books :